

المقدمة

هذا التقرير هو الجزء الثاني من التقرير السنوي لمراقب الدولة، وهدفه هو الرقابة على جهاز الأمن. مع أنّ هذا التقرير يشمل عددًا قليلاً من الفصول، لكنّه يتناول قضايا تقف في أساس سياستي، سواء في المجال الاقتصاديّ أو في المجال الاجتماعيّ وحماية حقوق الإنسان في إسرائيل. إنّ الحقّ الدستوريّ في الكرامة الذي هو "موتيف" يدخل في جميع فصول هذا التقرير، هذا الحقّ ليس خياليّاً وهو ملزم لجميع أجهزة السلطة في إسرائيل، كلّ في مجاله.

في موضوع نشاط وزارة الدفاع "لتعزيز العلاقات بين أبناء الشبيبة وجيش الدفاع الإسرائيليّ والمرشّحين للتجنيد"، تبين أنّّه لم يُنقذ ما هو كافٍ لتشجيع أبناء الأقلّيّات عامّة، وأبناء الشبيبة البدو خاصّة على التطوّع في الخدمة العسكريّة. كما تبين وجود نواقص في آليّة الاعتراف، الرقابة وإنفاذ القانون في ما يخصّ طلبه المعاهد الدينيّة اليهوديّة، هذه الآليّة التي تهدف إلى إتاحة المتابعة اللائقة لموضوع تلاميذ المعاهد الدينيّة الذين تمّ تأجيل خدمتهم العسكريّة، وحلب من لا يتحمّلون عبء الدراسة في المعاهد الدينيّة للتجنيد، كما ينصّ قانون التجنيد. كما تبين أنّ هناك عدم تلاؤم بين نشاطات وحدة "الناحل" ونصّ القانون. منذ سنوات عديدة، لم تُفحص وعمق قضايا تتعلّق بجوهر وشرعيّة وجود مسار وحدة "الناحل"، وخاصّة مسألة المهمّة المدنيّة، التي تُنفذ في إطار الخدمة العسكريّة، والتي يعتقد رئيس هيئة الأركان العامّة أنّها لا مكان لها، ومن اللائق إجراء هذا النقاش.

كما تبين نواقص أيضاً في مجال عمل الناطق بلسان وزارة الدفاع والإعلام فيها. مع أنّها قد طرأ تقدّم على النشاط في هذا قسم الناطق بلسان الوزارة والإعلام، إلّا أنّها لم يتمّ بعد إصلاح النواقص التي سبق وأن أشار إلى بعضها

דיوان مراقب الدولة في تقارير الرقابة السابقة- في مجالات القوى البشرية، التعيينات واستغلال الموارد المتوقّرة لخدمة القسم لتحسين صوة وزارة الدفاع. كما تبينّت نواقص في نشر بلاغات في وسائل الإعلام التي أدت إلى نشر أخبار سلبية وإلى نواقص في طريقة عمل القسم مع وسائل الإعلام الأجنبية الموجودة في إسرائيل.

في ظلّ الأهميّة القصوى التي أراها للدفاع عن حقوق معاقبي جيش الدفاع الإسرائيليّ، تمّ فحص جوانب إداريّة في عمل اللجان الطبيّة في قسم التأهيل في وزارة الدفاع، لتحديد حقوق معاقبي جيش الدفاع الإسرائيليّ. كشفت الرقابة عن أنّ القسم حتّى الآن لم يعمل على إصلاح النواقص التي تبينّت في الرقابة السابقة، كما أنّه لم يحدّد سيرورات بنيويّة ومنظمة للمتابعة والرقابة. لقد تبينّ أنّه ليس فقط لم يطرأ تحسّن على هذا الجانب، بل إنّ الوقت المستغرق لمعالجة القضايا المختلفة قد ازداد.

من استطلاع أجراه ديوان مراقب الدولة بين معاقبي جيش الدفاع الإسرائيليّ، تبينّ أنّ هناك عدم رضا عن السيرورة التي تتمّ في اللجان الطبيّة، خاصّة في ما يتعلّق بمعاملتهم في اللجان. على القسم ووزارة الدفاع الفحص، في أقرب فرصة، موضوع تحسين الخدمات المقدّمة لفئة المعاقين المستحقّين للعلاج اللائق. إنّني أنظر بقلق إلى عدم إصلاح النواقص، وبالتأكيد حين يتعلّق الأمر بجمهور الشعب في إسرائيل مدين له أخلاقياً.

يركّز هذا التقرير بشكل خاصّ على رعاية الجنود الوحيدين، كما تمّ فحص رعاية هؤلاء الجنود خلال خدمتهم العسكريّة وبعد تسريحهم من جيش الدفاع. إنّ شعب إسرائيل يوقّر جميع جنود جيش الدفاع، ولكن من اللائق أن يوقّر بشكل خاصّ تجنّد وعمل الجنود الوحيدين في سبيل أمن دولة إسرائيل وسكّانها، مع التركيز على الجنود الذين وصلوا من خارج البلاد، مع أنّهم غير ملزمين بالتجنيد، ويؤدون الخدمة العسكريّة في جيش الدفاع في وظائف ومهن مختلفة ومن بينها وظائف في المنظومة القتاليّة.

بيّنت الرقابة عدداً من النواقص ذات الصلة برعاية الجنود الوحيدين خلال خدمتهم العسكريّة، ومن ضمنها تبينّ أنّ على جيش الدفاع أن يفحص الاحتياجات الوجوديّة لهؤلاء الجنود، وأن يفحص إمكانيّة توفير امتيازات خاصّة

להם, תלביי احتياجاتهم على أفضل وجه. يجب الترحيب بالنشاطات التي تقوم بها جمعيات ومنظمات مدنية من أجل الجنود الوحيدين، هذه النشاطات التي تهدف إلى سدّ الفجوة بين الظروف التي يوقّرها لهم جيش الدفاع واحتياجاتهم الفعلية، ولكنّ هذه المساعدة تُمنح في كثير من الحالات بخلاف أوامر وسياسات التبرّعات في جيش الدفاع، وعليه من الأولى أن ينظّم جيش الدفاع هذا التعاون لما فيه من مصلحة لجميع الأطراف.

بعد تسريح الجنود الوحيدين من الخدمة العسكرية، تواجه المجتمع الإسرائيليّ مهمّة تسهيل اندماجهم في الحيز المدنيّ. لذلك من اللائق أن يكون هناك عمل على أعلى مستوى وطنيّ وبين وزارتيّ، يقوده مدير عامّ وزارة الدفاع، للنهوض بخطة استراتيجية تهدف إلى استيعاب الجنود الوحيدين في المجتمع بعد تسريحهم. أودّ أن أشير بالإيجاب إلى أنّ وزارة الدفاع وجيش الدفاع، بدأ بمعالجة إصلاح النواقص التي طُرحت في تقرير الرقابة. هناك أهميّة للعمل على النهوض بهذا الموضوع وإتمام معالجته من دون تأجيل، وذلك لتوفير العلاج الأمثل والأشمل في جميع الجوانب المتعلقة بالجنود الوحيدين.

في مجال تطبيق القانون في منطقة يهودا والسامرة والدفاع عن سلامة الجمهور هناك، فحصت الرقابة "نشاط لواء السامرة ويهودا (شاي) في شرطة إسرائيل"، الذي يؤدّي دورًا هامًا في إنفاذ القانون والحفاظ على النظام العامّ في يهودا والسامرة، مواجهة الأعمال التخريبية والعدائية وتحمل المسؤولية الأمنية في منطقة مدينة معليه أدوميم ومحيطها. كشفت الرقابة عن نواقص، منها ما هو جوهرّي وهامّ، في طريقة عمل المقرّ القطريّ ولواء "شاي" في الشرطة وملاكات القوى البشرية والمعدّات في اللواء، والتي من شأنها أن تمسّ بتركيبة قوّة الشرطة، تفعليها، مستواها المهنيّ وجاهزيّتها للعمل. لقد تبيّنت نواقص في نشاط المركز الهاتفّيّ 100. في موعد انتهاء الرقابة، بعد أكثر من ثلاث سنوات على اختطاف أبناء الشبيبة الثلاثة (حملة "عودة الأخوة")، لم تكمل شرطة إسرائيل بعد تطبيق العبر التي استُخلصت في حينه. لقد تبيّنت نواقص في كلّ ما يتعلّق بالعلاقة والتعاون بين هذا اللواء وجيش الدفاع وجهاز الأمن العامّ "الشاباك".


כמה תיבין أنه على مدى سنوات عديدة، حقق لواء "شاي" في الحوادث التي أطلق فيها فلسطينيون النار على رجال شرطة حرس الحدود الذين كانوا يعملون تحت قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة، وذلك خلافاً لأوامر الشرطة وبوتيرة بطيئة جداً، مما يعرقل بشدة التعامل مع الشكاوى والأحداث التي تتطلب تحقيقاً سريعاً وفعالاً ومهنيًا، كما أنه لا يفي بقواعد القانون الدولي، بل ويضر بثقة الجمهور بسلطات إنفاذ القانون. في تشرين الثاني 2017، أصدر رئيس الحكومة قراراً بإجراء التحقيقات العسكرية من قبل الشرطة العسكرية المحققة. على جميع الأطراف المسؤولة عن هذه التحقيقات أن تعمل في أقرب وقت ممكن، وبالتنسيق الكامل، لتنفيذ قرار رئيس الحكومة.

وكجزء من ممارسة الحق الدستوري في الكرامة، يجب أيضاً ضمان حصول مواطني الدولة وسكانها على حرية التنقل والقدرة على كسب الرزق، مع الحفاظ، في الوقت ذاته، على حياة أسرته، وهو ما تؤكد الفصول من هذا التقرير التي تتناول الموضوع الاقتصادي.

لتطبيق هذه القيم، ترى دولة إسرائيل نفسها ملزمة بالنهوض بالموصلات العامة وإنشاء منظومات النقل العام. يتناول هذا التقرير، إضافة إلى أمور أخرى، إنشاء منظومة للنقل العام في حاضرة تل أبيب، وهو أمر حيوي جداً بالنسبة إلى الجمهور والاقتصاد. لسنوات عديدة تحاول الدولة التقدم في هذا المشروع الهام. مشروع الخط الأحمر المدرج في هذه الشبكة هو أحد مشاريع البنية التحتية الأكثر تعقيداً في إسرائيل، ويتضمن ميزانيات ضخمة. يشمل التقرير فصلين يتناولان إدارة المناقصات والتعاقدات في شركة "نتيفي تحبواره عيرونيم"، وفي إطارهما تُطرح النواقص في ما يتعلق بإعداد العطاءات، واستمرار إجراءات العطاءات الكبيرة مدّة طويلة والتعاقدات مع المستشارين. قد تمسّ النواقص بتقدم المشروع وتسبب تأخيرات في توفير خدمات النقل اللائقة للجمهور واستمرار الأضرار التي لحقت بالسكان وأصحاب المصالح التجارية في أثناء سير العمل.

إنّ الإدارة الذكيّة لميزانيّة الدولة تتيح التخطيط السليم للإنفاق العام. قد تؤديّ النواقص في إدارة الميزانيّة، إلى تقليص شامل في الميزانيّة، الأمر الذي

ינעקס תאثيره بشكل ملحوظ أكثر على المجموعات الضعيفة. يفترض أن تساعد الاحتياطات في ميزانية الدولة قسم الميزانيات في التعامل مع المخاطر وعدم اليقين في ما يتعلق بميزانية الدولة. في ميزانية 2018 بلغت الاحتياطات في ميزانية الدولة حوالي 20 مليار شيكل جديد. في إطار القسم الاقتصادي من التقرير، تبين نواقص وإخفاقات في طريقة تخصيص، استغلال، قسم الميزانيات لميزانيات من الاحتياطي في الميزانية. وبما أن ميزانية الدولة هي الأداة الرئيسية لإدارة وتنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة، فإن نواقص من هذا النوع قد تمسّ بقدرة صنّاع القرار على التعرّف على استخدامات وأغراض الاحتياطي في الميزانية وعلى قدرتهم على الرقابة على استغلالها، وبالتالي زيادة فعالية الحكومة.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكوى الجمهور

أورشليم القدس، آذار 2018